

الباب الثاني

الحاضر الأليم

- الفصل الأول: مقتطفات وأرقام تتكلم.
- الفصل الثاني: تدهور الحضارة.
- الفصل الثالث: مشاكل التعليم في العصر الحاضر.
- الفصل الرابع: تراجع استعمال اللغة العربية (الجرح النازف).
- الفصل الخامس: العولمة الجديدة وعالمية الإسلام وأثر كلّ منهما في التعلّم.

الفصل الأول

مقتطفات وأرقام تتكلم

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: (صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصندوق العربي للإقتصاد والاجتماعي)⁽¹⁾.
يتألف التقرير من ثمانية فصول وملاحق:
يتكلم الفصل الرابع على بناء القدرة البشرية: التعليم، والفصل الخامس على توظيف القدرات البشرية: نحو مجتمع المعرفة.
ونورد في ما يأتي مقتطفات من هذين الفصلين:

الإنفاق على التعليم:

«إنّ عدم الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي (في العالم العربي) من جهة، واحتياجات سوق العمل والتنمية، من جهة أخرى أدّى إلى انعزال العالم العربي عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية، في وقت أضحى فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لإحراز التقدّم».
«تباطأ معدل زيادة الالتحاق بمستويات التعليم (ابتدائي - متوسط وثانوي - جامعي) في أثناء التسعينيات بالمقارنة مع معدله في الثمانينيات».
«ارتفع مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، على مدى الفترة من عام 1980 إلى عام 1987. إلا أنّ هذا الارتفاع أعقبه تدهور في أثناء النصف الأخير من عقد الثمانينيات... وبالمقارنة مع البلدان الصناعية، انخفض الإنفاق على التعليم، لكل فرد في البلدان العربية، من 20٪، ممّا كانت تنفقه البلدان الصناعية في عام 1980، إلى 10٪ من إنفاق البلدان الصناعية في منتصف التسعينيات».

الجودة:

«توجد دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم، في العالم العربي... وقد أكّدت الدراسات القليلة المتوافرة غلبة ثلاث سمات أساسية، على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطّراد التدهور فيها».

«ويوجد خلل جوهري، بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف إنتاجية العمالة. واختلال هيكل الأجور، بما في ذلك وهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم، في العالم العربي...»

«ولعلّ أكثر جوانب أزمة التعليم، في العالم العربي إثارة للقلق، هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلّبات تنمية المجتمعات العربية... بل إنّ البلدان العربية أيضاً، أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية: وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمرّ، فإنّه لا يمكن إلاّ أن تزداد الأزمة سوءاً، في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة، وتكوين المهارات الإنسانية المتقدّمة، شرطين مسبقين لتحقيق التقدّم».

2- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004⁽²⁾: الذي حمل عنوان: «نحو الحرية في الوطن العربي» فقد ذكر في التمهيد أنّ «أزمة التنمية في الوطن العربي، أضحت من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث أصبح أيّ إصلاح حقّ، لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة، يستلزم أن يمتدّ إلى جنبات المجتمعات العربية كافة. فلم يعد الإصلاح الجزئيّ كافياً، مهما تعدّدت مجالاته... إنّ الإصلاح المجتمعيّ الشامل، في البلدان العربية، لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ، حرصاً على مصالح راهنة، مهما كان نوعها».

وعندما يتناول التقرير الشقّ المتعلّق بالتعليم، يقول: «وما أن يدخل الطفل المدرسة، حتى يجد مؤسسة تعليمية، تغلب على المناهج وأساليب التعليم والتقييم فيها نزعة التلقّي والخضوع، التي لا تسمح بالحوار الحرّ، والتعلّم الاستكشافيّ النشط، ولا

تفتح، من ثمّ، الباب لحرية التفكير والنقد، بل تُضعف القدرة على المخالفة وتجاوز الراهن. ويتركز دورها المجتمعيّ، في إعادة إنتاج التسلّط في المجتمعات العربيّة. ولكنّ التعليم، على تعدّد أوجه قصوره، وخاصّة عند الوصول إلى مراحلها العليا (التعليم الجامعيّ)، يبقى مصدرًا أساسيًا للمعرفة والاستنارة، وخميرًا لقوى التغيير.»

3- أين الخلل الحقيقي في الشرق الأوسط: أَلْف الصحافي البريطاني «براين ويتاكر»: الذي كان مسؤولاً عن شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «الجارديان البريطانيّة» كتابًا بعنوان: «أين الخلل الحقيقي في الشرق الأوسط»⁽³⁾، وفيه يحلّل الجوّ الفاسد الذي لا يشجّع على التغيير أو الابتكار، أو التجديد أو التفكير أو المساءلة أو حلّ المشاكل. ويتطرّق، في الفصل الأوّل من كتابه، إلى فشل التعليم في العالم العربيّ، الذي يعتبره محورًا لمشاكل المنطقة. ويقول: كي يكون للتغيير معنى، يجب البدء بتغيير طريقة تفكير الناس. وقد أكّد ما جاء في تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة للعام 2004، من أنّ طرائق التعليم، في العالم العربيّ، لا سيّما التعليم من طريقة الحفظ، لا تؤدّي إلى الحوار الحرّ وإلى التعلّم الفاعل والاستكشافيّ، ومن ثمّ لا تفتح الآفاق لحرية الرأي والنقد؛ بل على العكس، يبدو أنّ برامج التعليم المعتمدة، في العالم العربيّ، تشجّع على الخضوع والخنوع والتبعية والإذعان. وينتج من ذلك نقص في المعرفة، وهذا ما يعيق تطوّر اليد العاملة المثقّفة، التي تميّز بمهارات تقنيّة عالية. ويوصي ويتاكر «العالم العربيّ بإصلاح أنظمتها التربويّة والاستعداد لمستقبل التغيير» ويصل إلى خلاصة جدليّة مفادها «إنّ الدول العربيّة غير قادرة على تطوير مجتمعات قائمة على المعرفة، من دون إحداث تغيير اجتماعي وسياسي جذري».

4- تصنيف شنغهاي (صادر عن معهد التعليم العالي في جامعة شنغهاي للعام 2005)⁽⁴⁾: يستند التصنيف إلى أربعة معايير علميّة وموضوعيّة، يشهد بها جميع الأكاديميين في العالم، وعدد من المؤشرات أو وحدات القياس، ويخصّص لكلّ من تلك المؤشرات نسبًا مئويّة حصيلتها 100 علامة.

1- معيار جودة التعليم: المؤشر، خرّيجو المؤسسة الجامعيّة، والحائزون على جوائز

- نوبل منها، أو ميداليات في مجال تخصصهم، ونسبته 10٪.
- 2- معيار جودة الكلية أو المعهد: المؤشر، الجهاز البشري العلمي في المؤسسة، والحائزون جوائز نوبل والميداليات في التخصص منها، ونسبته 20٪؛ والمؤشر، الباحثون رفيعو المستوى لديها، في 21 فئة من الموضوعات العلمية الرئيسية، ونسبته 20٪.
- 3- معيار مخرجات الأبحاث العلمية: المؤشر، المقالات المنشورة من قبلها، في علوم الطبيعة والعلوم الأساسية، نسبته 20٪؛ والمؤشر، المقالات المنشورة من قبلها، في الفهارس الموسعة في العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية، ونسبته 20٪.
- 4- معيار حجم المؤسسة: المؤشر، الأداء الأكاديمي من قبلها، مع الأخذ في الاعتبار حجم المؤسسة العلمية ونسبته 10٪.

أول 500 جامعة:

- توزيع أول (500) جامعة في العالم: الولايات المتحدة (168)، بريطانيا (40)، ألمانيا (40)، اليابان (34)، كندا (23)، إيطاليا (23)، فرنسا (21)، أستراليا (14)، هولندا (12)، السويد (11)، سويسرا (8)، «إسرائيل» (7)، بلجيكا (7)، النمسا (6)، الدانمارك (5)، فنلندا (5)، النرويج (4)، روسيا (2).
- يبيّن التصنيف أنّ الجامعات الـ (20) الأولى في العالم، كانت من نصيب الولايات المتحدة، ثمّ بريطانيا واليابان.
- وبين الجامعات الـ (100) الأولى في العالم تنضمّ إلى القائمة: فرنسا وألمانيا وكندا والسويد وسويسرا وهولندا وأستراليا وإيطاليا و«إسرائيل» والنمسا والدانمارك والنرويج وفنلندا وروسيا.
- وبين الجامعات الـ 200 الأولى في العالم، يضاف إلى ما سبق كلّ من: الصين وإسبانيا وبلجيكا وكوريا الجنوبية والبرازيل وسنغافورة والمكسيك.
- وبين الجامعات الـ 300 الأولى في العالم، تضاف دول مثل: نيوزيلندا وجنوب

- إفريقيا وهنغاريا واليونان وإيرلندا وتشيكيا والأرجنتين.
 - وبين الجامعات الـ 400 الأولى في العالم تضاف دول مثل: بولندا والهند وتشيلي.
 - وبين الجامعات الـ 500 الأولى في العالم تضاف دول مثل: تركيا والبرتغال.
- أما الجامعات العربيّة، فهي خارج هذا التصنيف، ويعكس وجودها خارج التصنيف المستوى المتدنيّ لخرّيجيها، والجهاز التدريسيّ والبحثيّ فيها، وقلة مخرجاتها البحثية، والأعمال العلميّة، وتخلّف بُناها الإداريّة والتنظيميّة والمؤسّسيّة.

5- مقالة للكاتبة منيرة أبي زيد، نشرتها جريدة السفير اللبنانية، بتاريخ 2009/12/4 بعنوان: «الأوروبيّ يقرأ 35 كتابًا، و80 عربيًّا يقرأون كتابًا واحدًا»⁽⁵⁾: تذكر الكاتبة أنّ نسبة القراءة في العالم تتأثّر بنموّ التكنولوجيا، والتحوّلات السياسيّة والعامل الاقتصاديّ والنظم التعليميّة. وتعزو تدهور نسبة القراءة في العالم العربيّ إلى: الأمية وثمن الكتب وعدم انتشار المكتبات العامّة.

وتورد الأرقام الآتية: «ينتج العالم العربيّ (مُجمَعًا) 5000 كتاب في السنة، بينما تنتج أمريكا (وحدها) 300,000 كتاب في السنة. في سياق هذه المقارنة، يقرأ الطفل العربيّ 7 دقائق في السنة، بينما يقرأ الطفل الأميركيّ 6 دقائق في النهار. وتكشف أحدث الإحصاءات أنّ الأوروبيّ يقرأ بمعدّل 35 كتابًا في السنة، والإسرائيليّ 40 كتابًا في السنة. أمّا على مستوى العالم العربيّ، فإن 80 شخصًا يقرأون كتابًا واحدًا في السنة. في المحصّلة، توازي ثقافة أوروبيّ واحد، ثقافة 2800 عربيّ، وتوازي ثقافة إسرائيليّ ثقافة 3200 عربيّ».

ثمّ تقول: «في سياق المقارنات، بين مختلف البلدان، ترد الأرقام الآتية: في إحصائيات اليونيسكو: أنتجت الدول العربيّة 6500 كتاب عام 1991، بالمقارنة مع 102000 كتاب في أميركا الشماليّة، و42000 كتاب في أميركا اللاتينية والكاريبية... وترجم اليابان حوالي 30 مليون صفحة سنويًّا، في حين أنّ ما يترجم سنويًّا في العالم العربيّ، هو حوالي خمس ما يترجم في اليونان»...

وتضيف: «ظلام الجهل الذي يعمّ العالم العربيّ، لا يشمل ميدان عالم الكتاب

فحسب (تأليفاً، وترجمة وقراءة)، بل يشمل حتى القدرة على القراءة والكتابة. ففي الوقت الذي صار فيه تعلّم اللغات الأجنبية، وإتقان التعامل مع الحواسيب، معياراً جديداً للتعليم، فإنّ عدد الأميين في العالم العربي، وحسب ما صدر عن اليونيسكو، يبلغ 60 مليوناً من أصل 300 مليون. وقد لاحظ هذا الإعلان، عن الأمية في العالم العربي أنّ التعليم الأساسي يحتاج إلى 6 مليارات دولار سنوياً، وهذا رقم صغير بالمقارنة مع 1100 مليار دولار تذهب إلى الإنفاق العسكري، و300 مليار دولار إلى الإعلانات، و500 مليار دولار ينفقها العرب على التبغ كلّ عام».

6- كتاب استراتيجيات العلوم والتعليم في إسرائيل والوطن العربي. للمؤلف عبد الحسن الحسيني. صادر عن الدار العربية للعلوم - ناشرون. ط1، 2007.

التربية والتعليم في الوطن العربي: العرب بين الأمية والتعلم⁽⁶⁾

يُعاني الوطن العربي مُعدّلاتٍ عاليةً جدّاً على صعيد الأمية، وفي تقرير اليونسيف حول «وضع الأطفال في العالم»، نُشر عام 2004، تبين أنّه يوجد 60 مليوناً أمّيّ في الوطن العربيّ، من بينهم أكثر من 45 مليون امرأة وطفل، أيّ حوالي ربع السكان العرب أميون. ويتركّز أكثر من ربع الأميين في مصر بعدد يوازي 17 مليوناً، بينما يتوزّع 70٪ منهم في أربع دول أخرى هي السودان والمغرب والجزائر واليمن.

ويؤكّد التقرير أنّ الانخراط في المدارس الابتدائية ازداد بنسبة 10٪، بين عامي 1980 و1996، ليرتفع إلى 75٪ من عدد السكان في الوطن العربيّ، وإذا ما استمرّت الزيادة، في نسبة الانخراط في المدارس، بالمعدّل نفسه في الدول العربية، فإنّ عدد التلاميذ في المدارس سيصل إلى 44,2 مليوناً، عام 2010. وفي المقابل، فإنّ 11 مليون طفل في سنّ المدرسة، خصوصاً من البنات، ما زالوا خارج المدرسة، ويفوق عدد الشبان بشكل كبير، عدد الفتيات في المدارس الثانوية.

وعلى صعيد مستوى التعليم الجيّد، فإنّه لا يزال مُقتصرًا على أقليةٍ نحوية في الوطن العربيّ، ممّن يستطيعون الالتحاق بالمدارس التي تؤمّن تعليمًا جيّدًا، بينما

تلتحق الأكثرية بمدارس ذات جودة أقل. ويُعتبر الفارق عاليًا جدًا بين معدلات الانتساب إلى المدارس، ومن ثم إلى الجامعات، في الوطن العربي، بين الذكور والإناث، حيث تفوق نسبة الذكور نسبة الإناث بشكل كبير، في الوقت الذي تشهد فيه بعض الدول الصناعية والمتقدمة معدلات عكسية، حيث يتسرب الذكور من المدارس ويحصلون على درجات أقل، فيما تحقق الفتيات نتائج أكاديمية جيدة. وفي معظم الدول العربية والآسيوية ودول جنوب الصحراء، بلغ عدد الفتيات اللواتي لم يدخلن المدرسة، حوالي 24 مليون فتاة في العام 2002. وفي حين بلغت نسبة الفتيات المتحقات بالمدارس، في كلٍّ من هولندا وأسوج وطاجيكستان، مئة في المئة؛ لم تصل هذه النسبة إلى 58٪ من الفتيات، في بلد غني كالسعودية، على سبيل المثال، وهو أقل من ذلك بكثير في السودان واليمن ومصر والصومال، وغيرها من الدول العربية.

وأفضل المؤشرات إلى الإنفاق على التعليم هو نصيب الفرد في سنّ التعلّم من الناتج القومي الإجمالي. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد، في معظم البلدان العربية، في منتصف التسعينيات من القرن العشرين وحتى 2005، حوالي 340 دولارًا (ويصل إلى 1300 في دول الخليج العربي)، مقابل أكثر من 2500 دولار في «إسرائيل» و6500 دولار في البلدان الصناعية.

7- وضع البحث العلمي في العالم العربي: (بحث مقدّم من الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل إلى مؤتمر المنتدى العالمي للوسطية في عمان...)⁽⁷⁾

يعيش العالم العربي - مع الأسف - في حالة مزرية من التخلف، في مجال البحث العلمي والمجالات الأخرى ذات الصلة، مثل التأليف والطباعة والنشر والتوزيع، وذلك عند مقارنته حتى مع أقلّ البلدان شأنًا من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية والمالية، فضلاً عن المعطيات الحضارية والثقافية، والميزات والخصائص الاستراتيجية الأخرى، ذلك بأنّ دولاً مثل سنغافورة، على سبيل المثال، تتفوق على سائر الدول العربية مجتمعة في هذه المجالات.

ويشير الباحثون والمختصون، عادة، إلى جملة من العوامل والأسباب، التي تقف

وراء تخلف العرب في مجالات البحث العلمي، بصفة عامة، أرجو أن أذكر بعضاً منها في ما يأتي:

- 1- لا تأتي مسألة البحث العلمي في أول سلم اهتمامات وأولويات السلطات الرسمية العربية، بل تتركها عادة للاجتهاد الشخصي للأكاديميين والباحثين كأفراد، أو للجامعات والمعاهد الأكاديمية كمؤسسات، على أحسن الفروض؛ ولا يدخل البحث العلمي ضمن خطط الدول واستراتيجياتها، على الأمد القريبة والمتوسطة والبعيدة، إلا في ما ندر.
- 2- ضالة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، في الوطن العربي. ففي الوقت الذي أوصت فيه اليونسكو، بأن تكون النسبة المخصصة للبحث العلمي لا تقل عن 1% من الدخل القومي، نجد أن بعض الدراسات يشير إلى أن النسبة المخصصة له، داخل أقطار الوطن العربي، لا تتجاوز نسبة الـ 0,24% من الدخل القومي، هذا في الوقت الذي تبلغ فيه تلك النسبة الـ 2,62% في الولايات المتحدة، و2,4% في فرنسا على سبيل المثال.
- 3- انعدام أو ضعف الأطر المؤسسية التي تسهل عملية التعاون وتبادل الأبحاث والمعلومات بين العلماء والباحثين، داخل الوطن العربي.
- 4- ضعف أو غياب الاقتناع الحقيقي بدور العلوم الأساسية والتطبيقية، بصفة خاصة لدى كثيرين من متخذي القرار، كوسيلة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
- 5- عدم وجود استراتيجيات واضحة للبحث العلمي، في عديد من دول العالم العربي.
- 6- قصور النشر العلمي والترجمة، وقلة الدوريات العلمية المتخصصة.
- 7- نقص التدريب على أساسيات البحث العلمي ومناهجه.
- 8- هجرة الأدمغة والكفاءات العربية إلى البلدان الصناعية الكبرى، لأسباب ودوافع مختلفة.
- 9- انعدام أو ضعف الربط بين البحث العلمي وخطط التنمية العربية، بسبب ضعف الخطط وضعف دورها في تهيئة مناخ ملائم للبحث العلمي.

- 10- هنالك عامل نفسي، يمكن أن نسميه الوهن الحضاري الذي أصاب الأمة، يتمثل في سيادة روح من الإحباط، وضعف الثقة بالنفس لدى الأجيال العربية المعاصرة، مما أدى، بدوره، إلى تفتت نوع من فتور الهمة وعدم القدرة على الخلق والابتكار، ومن ثم الركون، بصورة عشوائية، إلى كل ما يصدر عن الغرب، والاكتفاء بمجرد تقليده ومحاكاته والنسج على منواله، في غير ما بصيرة واعية، قادرة على التدبر الحصيف والانتقاد.
- 11- انعدام أو ضعف الصلات العضوية والمؤسسية والتفاعل الإيجابي بين الباحثين ومراكز البحث ومؤسسات الإنتاج.
- 12- عدم إدراك بعض صانعي القرار، في الدول العربية، حقيقة أنّ للنشاط البحثي خصوصياته، حيث لا يزال يُعامل بالمعايير نفسها التي تعامل بها المؤسسات الخدمية والإنتاجية الأخرى.

الفصل الثاني

تدهور الحضارة

من هذه المقتطفات والأرقام التي أوردناها في الفصل السابق، يتبين لنا حجم الأزمة التي يمرّ بها التعليم، عمومًا، في العالم العربي؛ فقد صَحَّتِ الأمة من غفوتها لتجد نفسها بعيدة كلَّ البعد من تراثها المجيد، وبعيدة أيضًا من منابع الفكر الإسلاميّ الجامع، ومحاطة بحضارة جديدة، تغزو فلسفتها ومناهجها وأنظمتها، وتفرض عليها مفاهيمها ونظرياتها، وتدخل إلى عقول شبابها، من خلال تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات التي فتحت الأبواب على مصراعيها، فألغت المسافات بحملها، ومن خلال معادلات سياسية واقتصادية مبنية على مصالح غريبة منها، لا تمثُّ إلى مصلحة الشعوب العربية بصلة، بل وتستفيد من هذا الغزو الفكريّ لمصلحتها.

والحضارة، عمومًا، فعلٌ إنسانيٌّ مميّز، تولد جزاء حدثٍ مميّز، ثم تنمو وتتقدّم، وتتفاعل وتتكامل وتتصارع مع غيرها، ثم تضعف وتفسد وتدهور، وتكمن لفترة، وقد تموت وتندثر.

كتب الباحثون كثيرًا حول أسباب تدهور الحضارة الإسلاميّة وأنحطاطها، وذكروا منها أسبابًا سياسية واقتصادية، وأخرى داخلية وخارجية، ومنها علمية وأخرى اجتماعية، وغير ذلك.

ونتوقف هنا عند ما له علاقة بموضوع العلم والتعلّم، ونذكر منها: (8).

1- غياب رعاة العلم، من خلفاء وأمرء ومديرين في العصور العباسية المتأخّرة، بعد ما كانوا يدفعون الذهب ثمن المخطوطات للعلماء والمترجمين، وبعد ما غابت مجالس العلم عن قصورهم، وضعف الإنفاق على المؤسّسات العلمية عمومًا.

- 2- خرج العلم عن أهدافه النفيسة الإنسانيّة عموماً، وبدأت سيطرة الحكّام عليه، ليخدم أهدافهم السياسيّة، وخصوصاً في الخلافات الداخليّة التي بدأت تستعر وتتأجج. فالمدارس النظاميّة التي أسّسها نظام الملك، والأخرى التي أسّسها الأيوبيّون والمماليك والفاطميون وغيرهم، لم تؤدّ إلى نهضة علميّة شاملة، لأنّ توجيهات السلطة كانت تنحو بها لخدمة مصالحها السياسيّة.
- 3- الإنفاق على المدارس ودور العلم، أصبح يشترط تحقيق الأهداف السياسيّة أكثر من تحقيق الأهداف العلميّة، لأنّه كان يأتي إمّا من السلطة السياسيّة أو من الأغنياء المرتبطين بمصالحهم معها، من خلال نظام الوقف الإسلاميّ الذي يستوجب، دائماً، تحقيق شروط الوقف.
- 4- الإرهاب الفكريّ، الذي بدأ يمارس ضدّ المخالفين لتوجيهات السلطة. وقد بدأت تبشير هذا الإرهاب في القضاء على المعتزلة، الذين كانوا يحملون راية العقل. ووصل هذا الإرهاب الفكريّ إلى ذروته في العصرين البويهيّ والسلجوقيّ. وممّا يروى في هذا المجال، أنّه عندما دخل عضد الدولة البويهيّ مدينة بغداد، في عام 983م، أمر رئيس ديوان الرسائل آنذاك إبراهيم بن هلال الصابن، بأن يؤلّف كتاباً في تاريخ دولة بني بويه، قديمه وحديثه. فامتلأ إبراهيم للأمر، وأخذ يشتغل في تصنيفه. ولكن، أبلغ عضد الدولة أنّ صديقاً لإبراهيم دخل عليه، فراه في شغل شاغل من التسويد والتبييض، فسأله عمّا يفعل، فقال: «أباطيل أمّتها وأكاذيب ألقها». فأمر عضد الدولة أن يُلقى إبراهيم تحت أرجل الفيلة. ولولا شفاعة كبار كتّاب الديوان لقضى إبراهيم نحبه، حين وافق عضد الدولة، أخيراً، على إبقائه قيد الحياة، وأن تُصادر أملاكه، ويُزجّج به في السجن. ثم أطلق سراحه في أواخر أيّام عضد الدولة.
- باختصار، يمكننا القول، إنّ لبّ أسباب بدء تدهور الحضارة الإسلاميّة، كان يكمن في البعد من جوهر الإسلام، الذي كان يدعو إلى بناء الإنسان وتحسينه بالإيمان والعلم، قبل أن يدعو إلى بناء الدولة والمؤسّسات، وإذا تحقّق الهدف الأوّل (أي بناء الإنسان)، تبعه الهدف الثاني (أي بناء الدولة القويّة). أمّا إذا انحرّف المسار عن ذلك، فالترجع واقع لا محالة ونتيجته الفشل، عاجلاً أم آجلاً.

مشاكل التعليم في العصر الحاضر

مع بدء تراجع الحضارة الإسلامية، بدأت مشاكل التعليم تتفاعل وتؤثر، بدورها، سلباً في الحضارة العلميّة. وصار كلّ ذلك يتفاقم ككرة الثلج، إلى أن بلغت أمور التعليم ما بلغته من ضعف في عصرنا الحاضر، فغاب العرب بشكل كامل، تقريباً، عن الإبداع في الساحة العلميّة والتعليميّة. ولعلّ، في الأرقام والمقتطفات التي ذكرناها، ما يجعلنا نستشعر ناقوس الخطر، وهو يُدقّ، معلناً قرب حدوث أزمة كبيرة جدّاً، بدأت علاماتها تلوح في الأفق. خصوصاً أنّ العرب باتوا الحلقة الأضعف في سلسلة الحلقات الدوليّة. وفي كلّ أزمة يمرّ بها العالم (كالأزمة الماليّة العالميّة الأخيرة عام 2008)، سيحاول العالم المتقدّم أن يفتش عن الحلول الممكنة، على حساب العرب والعالم الثالث، وما يملكونه من ثروات وطاقات وموارد بشريّة.

لا شكّ في أنّ كفاءة النظام التربويّ والتعليميّ، وقدرته على الصمود والتطوّر والقيام بدوره، في عصرٍ يمتدّ الرئيسة هي التقدّم العلميّ السريع، تتوقّفان على مدى الترابط بين أجزائه المكوّنة، والتكامل بين الوظائف التي يؤدّيها، والتفاعل السليم مع ما حوله.

من أجل ذلك، سنقسّم المكوّنات التعليميّة إلى مخرجات ومدخلات. فأما

المخرجات فهي:

1- التلاميذ الذين يتكون الدراسة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ومنهم من يخرج إلى سوق العمل ومنهم من يترك ليخرج إلى الشارع وهو ما يسمّى

التسرّب المدرسي، وهي مخرجات غير نظاميّة، يحاول المسؤولون، في كثير من الدول العربيّة، وضع حلول لها، لأنّها تشكّل خطراً كبيراً على التركيبة المجتمعيّة، وعلى النسيج السكاني. وقد وضعت بعض الدراسات الإحصائيّة والتوجيهيّة لذلك، ويعمل عليها عدد من المؤسسات المدنيّة والرسميّة لمعالجتها.

2- الطلاب الذين يتخرّجون من الجامعات والمعاهد التقنيّة، ويحملون الشهادات الجامعيّة والتقنيّة.

وأما المدخلات فهي:

1- **المعلّم:** المعلّم يحمل رسالة سامية، ومهنة نبيلة، وهذا ما يفرض عليه إخلاصاً كبيراً، وكفاءة عالية وإعداداً مميّزاً، وتدريباً مستمرّاً، وإبداعاً وتجديداً متواصلين، واندفاعاً وحبّاً للمهنة، وهذا ما يستوجب بدوره للمعلّم مردوداً مالياً لائقاً، يجعله مطمئناً إلى وضعه ومستوى معيشتته.

لا شك أن المعلّم يشكّل في ذاته حجر الزاوية في العملية التربوية والمعلّم الجيد يستطيع أن يرمّم ويجبر ما في البرامج والمناهج من قصور أو ضعف أو خلل، والمعلّم السيئ لا يستطيع أن يوصل العلم والمعرفة إلى طلابه مهما كانت البرامج والمناهج التعليميّة متطورة ومتقدمة وحديثة.

2- **الإدارة التربوية:** الإدارة التربويّة علم قائم بذاته، يتطلّب مهارات معيّنة، وتقنيات حديثة، وإخلاصاً وتفانيّاً كبيرين، وتواصلًا إيجابياً مع سلطة القرار، وموارد مائيّة تسمح بالتطوير، وتحسين أداء الجهاز الوظيفيّ بشكل مستمرّ. ويتطلّب تعاوناً مع الأهالي ولقاءات معهم بشكل دوريّ، وعندما تدعو الحاجة، لمعالجة مشاكل الطلاب، وتقديم أفضل ما يمكن لهم. كما يطلب، من الإدارة التعليميّة، تفاعلاً وتكاملاً مع المجتمع المدني الذي تنتمي إليه؛ وعليها أيضاً، أن تملك المعرفة والإمكانيّات، للتعاطي مع الحالات الخاصّة عند بعض الطلاب. وأن تملك القدرة على التقييم الذاتي، وإمكانيّة المساءلة، ومراقبة أداء المعلّمين واتباع مبدأ الثواب والعقاب. وأن تُشرف على المسارين التربويّ والتعليميّ عند الطلاب ومدى تقدّمهم فيهما، والنجاح الذي يحرزونه.

3- **المناهج والبرامج التعليميّة:** يجب أن تكون المناهج التعليميّة ديناميّة الحركة

والتطور. فالتقدم العلمي لا بدّ من أن ينعكس على عدد هذه المناهج ومحتواها وفحواها لجهة الزيادة في بعض المواد، مقابل التخفيف والحذف من بعضها الآخر، أو التغيير في طريقة التعليم، بدون أن يسبّب ذلك خللاً في إعداد الطالب، بل على العكس، يساعده على زيادة معلوماته وسعة معرفته وإدراكه. ومن المفيد ذكره في هذا المجال، أنّ الانتقال من حشو المعلومات في ذهن الطالب وأتباع أسلوب التلقين والحفظ، إلى أسلوب المساءلة والاستقراء، ومساعدة الطالب على التحليل والاستنباط والفهم، وتعليمه استخراج المعلومات، أيّ أنّ الانتقال بالطالب من التعليم إلى التعلّم، ومن التلقين إلى الاكتشاف والإبداع يستوجب تغييراً مستمراً في البرامج والمناهج.

4- **المختبرات والتجهيزات:** يعتمد تدريس عدد كبير من الموادّ العلميّة على التجهيزات المختبريّة التي تساعد الطالب على تطبيق ما تعلّمه بنفسه، وعلى اكتشاف أمور أخرى، ومن ثمّ فهي جزء أساسي في العمليّة التعليميّة، وتأتي ضمن الأولويّات في البرامج التعليميّة، وفي الإعداد الصحيح للطالب، وهي أيضاً في عمليّة تطور دائم، وتحديث مستمرّ.

5- **النشاطات اللاصقيّة:** تمثل النشاطات اللاصقيّة دوراً مهمّاً في تكوين شخصيّة الطالب، وتسمح بممارسته الهوايات التي يحبّها، وتساعد على اكتشاف مواهبه وهواياته، وتساهم في تقوية علاقاته الاجتماعيّة بزملائه ومحيطه وبيئته.

6- **الأبنية المدرسيّة والجامعيّة:** ليس من المبالغة، أبداً، القول أنّ الطالب يقضي جزءاً مهمّاً من حياته بين جدران المدرسة والجامعة. لذلك، وجب أن يتمتّع البناء المدرسي والجامعي بمقومات الحداثة والنظافة والخدمات، حتى يدخل إليه الطالب، كلّ يوم، مشتاقاً إليه، ويخرج منه وقلبه متعلّق به. كما تجدر الإشارة إلى أعداد الطلاب المتزايدة باستمرار، مع زيادة عدد السكان، فلا يجوز أن يكون الحلّ بزيادة عدد الطلاب في الصفّ الواحد، بل من خلال إنشاء أبنية مدرسيّة وجامعيّة جديدة لاستيعابهم.

7- **التمويل:** لا شكّ في أنّ التعليم هو استثمار في الموارد البشريّة، طويل المدى، وهو استثمار ثابت مضمون النجاح، على الصعيد الوطني، إذا أحسنت

إدارته، بمعنى أنّ التعليم هو الطريق الأوحيد لبناء الإنسان، ومستقبل الأوطان. وهو يستوجب إنفاقاً كبيراً ليعطي نتائجه المثمرة. وفي هذا المجال، ينبغي التأكيد أنّ إنشاء بعض المؤسسات الخاصّة التعليميّة، من مدارس وجامعات، لا يمكن أن يكون مجدياً اقتصادياً، يؤمن لها استمراريتها، إلا إذا تأمّن التمويل اللازم لذلك، إمّا من خلال أقساط مرتفعة، أو أوقاف مجزية، أو دعم ماليّ مستمرّ. وهذه المؤسسات الخاصّة تشكّل رافداً صغيراً في عمليّة التعليم الشاملة، ولا تحلّ محلّ التعليم الرسميّ، لأنّها لا تؤمن تكافؤ فرص التعليم في المجتمع.

8- سلطة القرار: يمثّل القرار الرسميّ دوراً مهمّاً في العمليّة التربويّة والتعليميّة، وهو عادة، في العالم العربيّ، بيد السلطة السياسيّة في البلد. وهو القادر على التغيير، إن أراد.

الواقع الفعلي لهذه المدخلات:

بعد هذا العرض الموجز، لمدخلات العمليّة التعليميّة نتوقّف عند تحليل الواقع الفعليّ لهذه المدخلات، في عصرنا الحاضر.

ينتقل الولد من بيته ومحيطه الأسريّ، في السنين الأولى من حياته، حيث كان يواجه بـ «افعل» و«لا تفعل»، إلى المدرسة، حيث يتابع المعلم دوره في كبت حريّاته من حركة وكلام، وفي تدريبه على تثبيت جسده في المقعد بلا تفكير، فينشأ الطفل على تقديم الإذعان والطاعة لغيره. فتغدو هذه السمة ملازمةً لشخصيته، فتطمس كلّ مهارة قياديّة لديه. فيفقد بذلك روح القيادة والقدرة على الإبداع⁽⁹⁾. ونظرًا إلى عدد الطلّاب المرتفع في الصفّ، غالبًا ما يكون المعلّم غير قادرٍ على مراعاة الفروقات الفرديّة، في المستويات العلميّة عند كلّ من طلابه، فيغفل الطالب المبدع، إن وُجد، ويصبح الهدف، عند الجميع، هو الحصول على شهادة التخرّج. وتحوّل المدرسة أو الجامعة من حاضنة علميّة- هدفها بناء الإنسان المتعلّم القادر على المساهمة في بناء مجتمعه، خصوصًا، وعلى المشاركة في بناء الحضارة الإنسانيّة، عمومًا- إلى مصنعٍ للشهادات العلميّة، التي تساعد حاملها على إيجاد الوظيفة المناسبة، ذات الدخل الملائم.

يعزو بعض الباحثين الارتفاع في درجة التحكّم في الطالب، وخنق الإبداع وروح

المبادرة عنده، في العمر ما بين 6-12 سنة، إلى المؤسسة التعليمية الرسمية، إذ إن هذه المؤسسة تعكس صورة السلطة الرسمية في المجتمع⁽¹⁰⁾.

1- **المعلم:** لا شك في أنّ قلة برامج التدريب التي يخضع لها المعلم، وضعف المدخول المادّي وما ينتج عنه من ضعف للاستقرار النفسي، ونقص الكفاءة والإعداد بما يتناسب مع التطور والحداثة، كلّ ذلك يشكل أسباباً رئيسية، في ضعف الانتماء إلى المهنة والإخلاص لها والإبداع فيها.

2- **الإدارة التعليمية:** ليست بحال أفضل من حال المعلمين، وخصوصاً في المدارس الرسمية، حيث لا تزيد النسبة المئوية للمديرين الحائزين شهادة الإدارة التربوية على أصابع اليد الواحدة، وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على العملية التعليمية، سواء أفي التخطيط والتنظيم وتسيير الأمور، أم في توجيه المشرفين والمنسقين والمعلمين، أم في المساءلة والتقييم الذاتي، واستخدام نظم المعلوماتية الحديثة وخصوصاً في ترشيد عملية اتخاذ القرار، وإدارة التحديات وحل النزاعات وما إلى ذلك ممّا تقتضيه الإدارة الحديثة من حسن بالمسؤولية، وشعور بالواجبات، الملقاة على عاتقها، ناهيك بالقدرة على التواصل الإيجابي مع الأهل والمجتمع الأهلي، والقدرة على التفاعل معهم...

3- **المناهج والبرامج التعليمية:** تعاني المناهج والبرامج التعليمية أيضاً جموداً وعدم مواكبة للعصر الحديث وتقنياته، كما تعاني غياباً في التنوع في الأساليب وإهمالاً في التطبيق والتحليل وتحديد المختبرات، وعدم تطوير للمكتبات، وما ينتج عن ذلك من ضعف في بناء عقل الطالب وتنمية شخصيته. كما إنّ الإشراف التربوي، الذي يجب أن يأخذ دور المراقب والموجه للمسيرة التعليمية، لا يزال تقليدياً، يأخذ شكل التفتيش والمساءلة، ويعتمد على عنصر المفاجأة، الذي يجعل المعلمين في حالة توتر مستمر مع المشرفين، عوض أن يشكّلوا مع بعضهم جسداً واحداً، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء، بالسهر والتعاون على معالجة الشكوى، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

يضاف إلى ذلك، تركيز المناهج التعليمية في معظم الدول العربية على التلقين وعلى أهداف التعليم الأدنى كالتعرف والتذكر وإهمال التطبيق والتحليل

والتركيب والتقويم، ناهيك بتنمية القدرات المساعدة على التعلّم الذاتي والتشجيع على الإبداع، هذا بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالفنون الجميلة والتربية البدنية، والتعريف بالمفاهيم الإنسانية المتقدمة كالحرية وحقوق الإنسان، وتقبّل الآخر والتسامح والتغطية الصحية وغيرها.

4- عدد الطلاب في الصفّ الواحد: مشكلة زيادة عدد الطلاب، في المدارس في الصفّ الواحد، تنعكس سلبيًا على مستوى التعليم، فلا يستطيع المعلم أن يعطي كلّ طالب، في صفّه، الوقت والاهتمام اللازمين لمعرفة نقاط الضعف عنده ومعالجتها وسماع أسئلته والإجابة عنها، فأعداد الطلاب في الصفّ الواحد تتجاوز الـ 30 أحيانًا. فيفقد المعلم إمكانيّة اعتماد الأسلوب التفاعليّ مع طلابه، حتى إن أراد ذلك، نظرًا إلى محدوديّة الوقت الذي بين يديه وكثرة الطلاب في الصفّ الواحد.

5- التمويل: يشكّل التمويل العقبة الكؤود في الدول العربيّة الفقيرة، فتأتي الموازنات السنويّة المخصّصة للتربية والتعليم قليلة، تكاد تغطي رواتب المعلمين، ولا يفيض عنها إلّا كلّ نزرٍ يسير، فلا موازنات لتأهيل الأبنية القديمة، ولا لتحديث التجهيزات والمختبرات أو الدورات التدريبيّة للمعلّمين، ولا زيادات في القدرة الاستيعابيّة إلا ما ندر.

6- قرار التغيير: لا شك أن قرار التغيير في العالم العربي منوط بأهل السلطة. ورغم التقارير الدولية التي ذكرنا بعضًا منها في مطلع هذا الباب، ورغم المؤتمرات المتعددة، على صعيد القمم العربيّة، وعلى صعيد وزراء التربية العرب، ورغم تقديم العديد من الإحصاءات الدالّة على حالة التردّي، والعديد من خطط تطوير التعليم وأهميّة ما ورد فيها، إلا أنّ ذلك لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ الجديّ والسريع إلّا في بعض الحالات الخاصة التي لا تشكّل نسبة ملحوظة في حجم العملية التعليمية برمتها.

7- طفرة التعليم الجامعي: ظهر في الآونة الأخيرة عدد من الجامعات والمعاهد الجامعية الخاصة، ومؤسسات التعليم العالي الحائزة تراخيص رسمية بالتعليم الجامعي دون أن يترافق ذلك مع وضع مواصفات أكاديمية وتعليمية لا بدّ من

مراعاتها مع إعطاء التراخيص اللازمة. وقد أدى ذلك إلى استيعاب كمّي للطلبة الجامعيين، وبقي المستوى النوعي ضعيفًا خصوصًا لجهة ملاءمة احتياجات التنمية والتطور العلمي المطلوب. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن عددًا من هذه المؤسسات الخاصة، يقوم على مبدأ تحقيق الربح المادي، من خلال اختياره للاختصاصات الأكثر طلبًا من الشرائح الاجتماعية المتواضعة والأقل كلفة، والتي هي أكثر عرضة للبطالة، فيكون ذلك سببًا إضافيًا في تخلف دور التعليم العالي كرافعة أساسية للتنمية المجتمعية المستدامة.

لا تقتصر أزمة التعليم في العصر الحاضر على ضعف مدخلات العملية التربوية بل تتعداها إلى أبعد من ذلك، فالنمو السكاني في العالم العربي يسبق التوسع في المؤسسات التربوية وقدرتها الاستيعابية، مما يسبب تزايدًا ملحوظًا في نسبة الأمية ونسبة الذين يتركون الدراسة في المرحلة الابتدائية، ثم في المرحلة المتوسطة والثانوية؛ حتى أن بعض الأرقام تشير إلى أن نسبة الطلاب الذين يتمون المرحلة الثانوية وينتقلون إلى التعليم الجامعي لا تتعدى عشر (10٪) الطلاب الذين يدخلون إلى المدرسة في المرحلة الابتدائية.

أما أولئك الذين يحالفهم الحظ فيصلون إلى التعليم الجامعي، بدون توجيه مهني رشيد، فيختارون من الاختصاصات ما قد يكون بعيدًا عن حاجات المجتمع، أو لا يتناسب مع ميولهم وقدراتهم مما ينتج بطالة أكاديمية غالبًا ما تكون مصحوبةً بمشاكل نفسية، ونقمة على المجتمع ومؤسساته التعليمية وغيرها. وهكذا تتسارع الهوة وتتسع بين مخرجات التعليم عمومًا، وحاجات المجتمع بمختلف قطاعاته، مما يعيق المسار التنموي ومعدلات النمو والتطور.

تراجع استعمال اللغة العربية (الجرح النازف)

لا يجوز لأحدٍ من الناس أن يتصوّر، أنّ اللغة العربيّة لا تستطيع أن تواكب التطوّر العلميّ الحديث. لأنّنا نكون بذلك، كمن يَنحَرُ نفسه بِنَفْسِهِ. ذلك أنّ اللغة العربيّة كانت، قبل الإسلام- وما نتج عنه من حضارة وتطوّر علميٍّ- لغةً البداوة ولغة الشعر والمدح والهجاء والعزل. وكما ذكرنا، لم يُعرف عن العرب، قبل الإسلام، أيّ شهرة في علم من العلوم الطبيعيّة والإنسانيّة والتطبيقيّة أبدًا، فقد تميّزت حياتهم بالبساطة والرتابة، وكانت طبيعة بلادهم، الصحراويّة خصوصًا، تدعو إلى السأم والملل، وما يستتبع ذلك من ضيقٍ في دائرة التفكير. ورغم ذلك فقد كانت معاجم اللغة العربية غنيّةً بمفرداتٍ كان شعراؤهم يستعملونها بدقّة بالغة لوصف الأشياء. وما إن بدأت رحلة العلم، بحركة الترجمة والنقل، حتى وجد العرب في لغتهم، من السّعة والمرونة والقدرة على مواكبة جميع العلوم المعروفة في عصرهم على تنوعها، ما يكفي لنقل هذه العلوم من كلّ بقاع الأرض، ومن مختلف لغات أهلها. ليس هذا وحسب، بل ما يزيد على ذلك، وجدوا في لغتهم كلّ ما يلزم ليتماشي مع انطلاقة العلماء العرب، في رحلة الإبداع وتطوير هذه العلوم، وما يستوجب ذلك من ألفاظٍ ومصطلحاتٍ ومشتقاتٍ وتسميات.

«واللغة العربية، لغة دولية علمية دينيّة دنيويّة... يتكلّم بها المسلمون وغيرهم في مشارق الأرض ومغاربها، ويعبّرون بها عن أحاسيسهم وآدابهم، ويتعلّمون بها معارف غيرهم، ويدوّنون بها أفكارهم وعلومهم، وهي أداة سليمة، ودقيقة للتعبير العلميّ

والفني، وقد كان من عبقريتها - يوم كان لها رجال - أنّها استوعبت الحضارة الإنسانية والإسلامية، وقام علماؤها بترجمة معارف البشرية إليها، من اليونان والهند وغيرهما، وعنها نُقلت الحضارات والثقافات الإنسانية إلى الشعوب الأخرى، ومنها الشعوب الأوروبية. فترجم ما حَوَّته العربية من علمٍ ومعرفةٍ وثقافةٍ وآدابٍ إلى العالم كَلَّه⁽¹¹⁾. واللغة العربية ليست لغة من أرقى لغات العالم فحسب، بل هي أرقاها بيقين، ولا يعوزها إلا أمة تعرف قيمتها، وتحسن تقديمها للعالم.

يروى الدكتور عبد الحليم عويس في كتابه: «الحضارة الإسلامية: ثوابتها وفضلها على الحضارة الإنسانية»، أنه عندما كان مشاركاً في مؤتمر إسلامي، بمعهد الحضارة الإسلامية بمدينة وهران الجزائرية، قرأ مدير المعهد آنذاك د. بكري عبدالكريم، ما أرسله أحد علماء فقه اللغة ومقارنة اللغات، من الفرنسيين، حول نتائج دراسته لمدة عشر سنوات، التي أراد فيها أن يعرف: هل كان من الممكن أن يتنزل القرآن بلغة غير عربية؟ وهل بإمكان لغة أخرى أن تسع كتاب الله المعجز ألفاظاً ومضامينٍ وغاياتٍ؟ وقد انتهى من دراسته إلى استحالة ذلك. فأعلن إسلامه.

كل ذلك، يشكّل دليلاً قاطعاً على مرونة اللغة العربية وتميزها عن غيرها من اللغات، في سهولة التصريف والاشتقاق وبناء الكلمة والجملة، واستنباط التسميات والمصطلحات، التي يجب أن تواكب ركب الحضارة والنهضة والتطور العلمي والعمري.

1- اللغة وعاء الفكر: لا يجوز لنا أن نختلف أو نتشاجر أو نغضب إذا استعمل بعضنا كلمة «الحاسوب» واستعمل بعض آخر كلمة «الكومبيوتر»، فكلاهما يؤدّي المعنى ذاته، (خصوصاً وأن القرآن الكريم قد استعمل بعض الألفاظ المعربة مثال: "سندس وإستبرق" المشتقتان من أصول هندية وفارسية). لكنّ المصيبة تكون عندما نفكر بلغةٍ أخرى، غير اللغة الأمّ، عن معنى هذه الكلمة أو تلك. ذلك إنّ اللغة ليست فقط لغة اللسان، ولكنها أيضاً لغة الفكر والثقافة والتعلّم، وهي لغة الدين والعبادة والتفكير، وهي كذلك لغة التاريخ والحضارة والهوية، وهي لغة تكوين العقل والشخصية والانتماء. وكلّ جيل، بل كلّ فردٍ مؤتمنٍ على الحفاظ عليها، وعلى صيانتها وصورها واستخداماتها، بما يعزّز دورها وانتشارها. فاللغة وعاء الفكر، أو كما يقول أحد المفكرين: «اللغة فرس الفكر، والفكر فارسها، فلا

هي تجبو، ولا هو يكبو». تذكر وثيقة الأونيسكو لعام 1951⁽¹²⁾: «أنّ الطفل يستطيع أن يعبر ويفهم بلغته الأم بطريقة أفضل. هذا من الناحية النفسيّة. ومن الناحية الاجتماعيّة، فإنّ الطفل يحقّق ذاته وسط أعضاء مجتمعه الذي ينتمي إليه. ومن الناحية التربويّة، يتعلّم الطفل أسرع إذا كان التعليم بلغته، بالمقارنة مع التعليم إذا كان باللغة الأجنبيّة»؛ كما أظهرت البحوث العديدة أنّ التلميذ الثنائيّ اللغة يتمتّع بميزة عن التلميذ الأحاديّ اللغة إذا درس بلغته، وعرف نظامها الصوّيّ والصريّ والنحويّ.

بيّنت دراسة «أطلس الحضارات 2009» أنّ اللغة العربيّة تحتلّ المرتبة السادسة بالنسبة إلى عدد سكان العالم (4,2٪). وهي تحتلّ المرتبة الثامنة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي (1,8٪)، وهي تحتلّ المرتبة العاشرة بالنسبة إلى مستخدمي الإنترنت (0,9٪). أمّا بالنسبة إلى صفحات الويب، على شبكة الإنترنت، فاللغة العربيّة تحتلّ المرتبة التاسعة (0,04٪)⁽¹³⁾.

أي إنّ أقلّ من نصف المتكلّمين باللغة العربيّة يستعملونها في معاملاتهم الاقتصاديّة، وعشرون بالمئة منهم يستخدمونها في مراسلاتهم ومنتدياتهم على الإنترنت، وواحد بالمئة منهم فقط يستعملونها على صفحات الإنترنت.

2- الأخطار التي تهدد اللغة العربية: ومع قدوم العولمة، يزداد الخطر على اللغة أكثر فأكثر، وتكمن الخطورة في التراجع المستمرّ على جميع الأصعدة، فعلى الصعيد الإعلاميّ، أصبحت الإعلانات الأكثر انتشاراً، هي الإعلانات التي تتوجّه إلى الناس باللّغة المحليّة العاميّة، وأصبحت الرسائل الإلكترونيّة القصيرة، عبر الهواتف الخليويّة، في معظمها، كلمات عربيّة مكتوبة بأحرف لاتينيّة، ناهيك عن الأبحاث العلميّة، في عددٍ كبيرٍ جدّاً من الاختصاصات، تتمّ باللغتين الأجنبيّتين الإنكليزيّة أو الفرنسيّة، وعدد كبير من المؤتمرات الدولية التي تعقد في الدول العربيّة، تكون اللغة الإنكليزيّة فيها هي اللغة الرئيسيّة، وإن كانت تجري فيها بعض الترجمات، إلى عدد من اللغات الأخرى، ومن بينها

اللغة العربية. بالإضافة إلى تدريس بعض المواد العلمية باللغات الأجنبية في بعض المدارس في العالم العربي. صحيح إن تعلم اللغات الأجنبية أمر في غاية الأهمية، علمياً وثقافياً...، وإن «من تعلم لغة قوم آمن مكرهم»، على ألا يكون ذلك على حساب اللغة الأم. فجميع العلماء والباحثين يقررون أن تعلم الولد بلغته الأم، أسهل عليه، وأسرع في التحصيل والفهم، وأثبت في الذهن وأوعى لإثارة كوامن فكره وتحليله.

يشبه أحد الأصدقاء اللغة (عموماً) بالكائن الحي، الذي يولد، ثم ينمو، ويتناسل، ويشيخ ويضعف ثم يموت. وهذا التشبيه ربما يكون صحيحاً في بعض اللغات أو أكثرها، ولكن ذلك لا ينطبق على اللغة العربية. لأن اللغة العربية أولاً من أقدم اللغات الحية على وجه الأرض، ولأن الله عز وجل، أنزل القرآن الكريم بالعربية وتكفل بحفظه، (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: 9] و(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [يوسف: 2] و(قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ...) [الزمر: 28]⁽¹⁴⁾. لذلك فقد أعطى القرآن الكريم اللغة العربية دفعا غير مسبوق، وقوة لا تعادلها قوة، في الانتشار والاستعمال، وفي الدين والعبادة، وما يتبع ذلك من علم ومعرفة، وفكر وثقافة، كما أعطاها ديمومة لا ولن يسبقها إليها أحد. وإذا كانت اللغات السابقة (اللاتينية أو السريانية أو السلافية... أو غيرها) وما رافقها من حضارات، قد ولدت ونمت وتناستت وشاخت ثم ماتت واندثرت، فإن اللغة العربية ستبقى على مرّ العصور والأزمنة، بفضل القرآن الكريم، كتاب الله الخاتم، والخالد مدى الدهور.

قد يضعف استعمال اللغة العربية بسبب أولي الأمر فيها، عندما يضعف المسلمون، ويتفرقون شيئا ومذاهب. يقول الإمام الشافعي - رحمه الله - في معرض حديثه عن تفرق المسلمين وابتداعهم في الدين: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب». ويقول الحسن البصري - رحمه الله - في المبتدعة من العرب: «أهلكتهم العجمة»؛ وقد كانت لغة البادية عند العرب هي الحجّة عند كل اختلاف بينهم، وكان الفخر، كل الفخر عند العربي،

قدرته على التحدّث بالعربية الفصحى، كأحد أبناء البادية. وكان العرب يرسلون أبناءهم إلى البادية إذا اختلط عليهم أو دخل إلى لغتهم بعض لغات الأقوام التي دخلت في الإسلام.

وقد حمل علماءهم على عاتقهم مهمّة تعريب المصطلحات غير العربيّة، وتوليد المشتقات والصيغ ذات الدلالات الجديدة، وبفضلهم استطاعت اللغة العربيّة التعبير عن أدقّ المعاني في علوم الحضارات السابقة.

وقامت، بعد ذلك، صروح العلوم اللغويّة، من نحو وصرف، وفقه وبلاغة، وغير ذلك، وقد ساهمت أيضًا بدورها في نماء اللغة وتطورها. ولكنّها ما لبثت أن شابها ما شاب الدعوة الإسلاميّة من خلافات وضعف وتمزّق. ولعلّ في الهجمات المتعدّدة الجوانب على اللغة العربيّة، من أهلها ومن غيرهم، ما هو أشدّ أثرًا وأمضى أليًا وأكثر استهدافًا من الهجمات الأخرى على الأمة الإسلاميّة عمومًا.

ذلك لأنّ ضعف اللغة العربيّة لا بدّ أن يؤدّي إلى بُعْدٍ من القرآن الكريم وفهم معانيه، وتذوّق مبانيه، ولذّة صياغته، وجميل آياته. ولأنّ ضعف اللغة العربيّة أيضًا، يؤدّي إلى ضعف في فهم السنّة النبويّة الشريفة، المتمّمة لمعاني القرآن وأحكامه، وكلاهما - القرآن والسنّة - حبل الله المتين، وقد قال عنهما رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «تركت فيكم أمرين، إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا من بعدي أبدًا: كتاب الله وسنتي».

ولأنّ ضعف اللغة العربيّة سوف يؤدّي إلى الانسلاخ عن الماضي المشرق، حضارة وفكرًا، وثقافة، وفهمًا وخصائص ومميّزات.

ولأنّ ضعف اللغة العربيّة سوف يؤدّي إلى التمسّك بغيرها، خصوصًا أنّ غيرها قد بدأ ينمو ويكبر ويتوسّع، بما يتناسب مع ثقافته وفكره وعلومه وحضارته التي تخضع كلّها لمقاييس تختلف عن مقاييس الإسلام الحنيف.

وما اتخذ اللغات الأوروبيّة وسيلةً لدراسة العلوم والفنون الحديثة، في العديد من الدول العربيّة، بحجة عدم وجود المصطلحات اللازمة بالعربيّة، أو بحجة وجود أكثر المراجع العلميّة باللغات الأجنبيّة، إلا دليل على أنّ هذا الغزو الثقافي قد

أحرز نجاحات متقدمة.

يضاف إلى ذلك انتشار اللغات المحكيّة، واللهجات المختلفة في العالم العربيّ التي أثّرت بشكل مباشر في إتقان الأولاد اللغة الأمّ. لذلك أصبح أمرًا مألوفًا أن نرى بعض العرب يفضّلون التحدّث باللغة الأجنبية والكتابة بها والتعبير عن أفكارهم، التي بدأ يتسلل إليها الخطاب الآخر تدريجيًّا.

كل ذلك، سوف يقود، لا محالة، إلى فقدان الشعوب العربية هويّتها الأصليّة وانتماءها الفكريّ والحضاريّ. وما ذلك إلاّ خطوات متقدمة على طريق الغزو الثقافيّ، الذي تنساق إليه الشعوب العربيّة من حيث تدري أو لا تدري.

3- **ضرورة الاهتمام باللغة:** وعلى سبيل المقارنة المؤلمة، نورد بعض ما كتبه الباحث سليمان عبد المنعم في مقالة له بعنوان: «اللغة العربية حصن أخير»⁽¹⁵⁾ حيث يقول: «حين يتأمل المرء إشكالية اللغة الوطنية أمام غزو اللغات الأجنبية في بلاد غير عربية، فإنّ الدروس تستحقّ الانتباه. ففي الصين على سبيل المثال تُدرّس العلوم كلها في الجامعات باللغة الصينية التي لم تقف عائقًا أمام الاطلاع على علوم ومعارف الغرب أو نقل «التكنولوجيا» التي بدأها الصينيون منذ ثلاثة أو أربعة عقود، ونححت اللغة الصينية بالتأكيد في إعادة إنتاج العلوم والمعارف الغربية ومحاكاة لغة «التكنولوجيا» العالمية، والصينيون حريصون على أن تكون لغتهم الفصيحة (وليست العامية) هي نفسها لغة البرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية والأعمال المسرحية والغنائية.

ولماذا نذهب بعيدًا! إن إسرائيل قد نجحت في إحياء العبرية التي كادت أن تنقرض منذ قرن من الزمان لتصبح اليوم هي لغة التدريس في الجامعات ولغة العلوم والمعارف والآداب لدرجة أن علوم الطب تدرس في الجامعات الإسرائيلية بالعبرية ولا يشكو الإسرائيليون مثلنا من أنّ لغتهم العبرية تقف حجر عثرة أمام الاطلاع على معارف وعلوم الأمم المتقدمة. والطريف أن معظم الإسرائيليين الذين ولدوا في فلسطين يبدون أقل إتقانًا وأضعف لكتنّة في الإنكليزية مقارنة بالكثيرين من الشباب

العربي، كيف استطاع الإسرائيليون أن يوقظوا من جوف التاريخ لغة كادت تندثر لا ينطق بها أكثر من خمسة عشر مليوناً في العالم كله لتكون أحد مكونات مشروعهم الحضاري!»

سئل كونفوشيوس، حكيم الصين، عما سيصنع، بادئ ذي بدء، إذا ما تكلف بأمر البلاد، فأجاب: «إصلاح اللغة بكل تأكيد». ثم سئل: لماذا؟ فأجاب قائلاً: «إذا لم تكن اللغة سليمة فما يقال ليس هو المقصود. وإذا كان ما يقال ليس هو المقصود، فما يستحق الإنجاز لن ينجز، وإذا لم ينجز ما يستحق الإنجاز، فإن الأخلاق والفنون يحلّ بها الانحطاط، وإذا ما انحطت الأخلاق والفنون، فإن العدالة سوف تنحرف، وإذا ما انحرفت العدالة، فإن الناس سوف يقفون مضطربين لا حول لهم ولا قوّة، وعلى هذا يجب التخلّي عن الاعتباط في القول، وهذا أمر يتفوق في أهميته على كل أمر» (16).

إنّ إهمالنا اللغة العربيّة وتطويرها، لن يؤدّي إلى ضعف اللغة العربيّة في ذاتها، لأنّ قوّتها مستمدّة من حفظ القرآن الكريم في صدور الحافظين، بعد ما تكفل الله تعالى بحفظه إلى يوم الدين، بل سيؤدّيّان إلى ضعفنا وتقهرنا وهواننا على الناس، بعد أن نترك ونهجر السلاح الأقوى، الذي وضعه الله عزّ وجلّ بين أيدينا (كتاب الله وسنّة نبيّه).

كما إنّ دعوة بعض اللغويين إلى تغيير قواعد النحو والصرف، وغير ذلك، بحجّة تبسيطها وتقريبها من المتعلّمين سوف يؤدّي إلى قصور وضعف في فهم القديم، وإلى بعد أكبر عن كتاب الله وسنّة نبيّه.

وإذا كان إيماننا الراسخ يدفعنا إلى القول، إنّ الله تعالى سوف يهيئ لهذا الدين من ينصره، ومن يُعلي شأنه ويجدّد أمره، فإنّ هذا الإيمان يدفعنا أيضاً إلى الاعتقاد بأنّ ذلك لا بد أن يكون مع عودة مشرقة للغة العربيّة ودورها. وما عدد المستشرقين المتزايد الذين يتعلّمون اللّغة العربيّة الفصحى إلّا دليل على ذلك.

العولمة الجديدة وعالمية الإسلام وأثر كل منهما في التعليم

يفترق الباحثون في الحديث عن العولمة، بين مؤيِّدٍ وناقِدٍ ومعارضٍ، ويقارن عددٌ منهم بين عولمة اليوم وعالمية الإسلام. وفي هذه العجالة نحاول أن نسرد ما تيسر لنا من بعض ما نقله هؤلاء بإيجازٍ، بغية الوصول إلى أثر كلٍّ منهما في التربية والتعليم في عصرنا الحاضر، وخصوصاً في العالمين العربي والإسلاميِّ بشكل عام.

عولمة اليوم:

يرى الباحثون المؤيِّدون للعولمة ثلاثة محاور أساسية، هي العولمة السياسيَّة، العولمة الثقافيَّة والاجتماعيَّة، والعولمة الاقتصاديَّة. فالعولمة السياسيَّة هي التي تُعنى بنشر القيم الأساسيَّة في الحياة السياسيَّة من تمسكٍ بحريَّة الرأي والمعتقد، وبالديمقراطيَّة، وإيمانٍ بالتعدديَّة، وقبولٍ الآخر، ودعوةٍ إلى الحوار، والالتزام بالنظام العام، وما إلى ذلك. أما العولمة الثقافيَّة والاجتماعيَّة فهي التي تُعنى بشؤون الفكر والتربية، والنظر في حياة الإنسان وبناء شخصيَّته، وأديَّاته الاجتماعيَّة، وسلوكه وأخلاقِيَّته، وعلاقته البشريَّة، كما علاقته بالكون ومختلف أجزائه ومكوِّناته. أما العولمة الاقتصاديَّة - وهي الأهمُّ بالنسبة إلى دعاة العولمة في عصرنا الحاضر، لما يتميِّز به هذا العصر من مادِّيَّاتٍ سيطرت على الأذهان والرؤى - فهي التي تُعنى بالشؤون الاقتصاديَّة عموماً من تجارةٍ حرة، وفتحٍ للأسواق، وسيطرةٍ لقانون العرض

والطلب، وتأسيس شركاتٍ متعدّدة الجنسيّات، وبناء علاقاتٍ بين الدول، كما بين المؤسسات، تحكمها المصالح المادّيّة المباشرة، دون غيرها.

أما الباحثون الناقدون والمعارضون للعولمة فمنهم من يصفها بأنّها «حافلةٌ تسير بدون سائق»، ومنهم من يقول إنّها تسير بغير قواعد، وقد تصل إلى مبتغاها، وقد لا تصل، ومنهم من يرى في بُعدها الاقتصاديّ أنّها تهدف إلى جني الأرباح الكثيرة، متخطّيةً المصالح الوطنيّة، وخصوصاً في البلدان النامية، وأنّها تساهم في تركيز الثروة في أيدي قلةٍ من الأثرياء، وفي الوقت نفسه، تزيد في تفشّي الفقر عند غالبية سكان الأرض، أي أنّها تزيد غنى الغنيّ، وفقّر الفقير. وقد ذهب بعضهم إلى حدّ القول: «بأنّ للعولمة مدلولاً واحداً - هو صيرورة العالم واحداً»⁽¹⁷⁾.

عالميّة الإسلام:

وبالعودة إلى الإسلام فهو ينطلق من الدعوة إلى الإيمان بالله أولاً، ودعوة الناس أجمعين إلى عبادته، والالتزام بأوامره والإنهاء عن نواهيه، لما فيه خيرهم وفلاحهم: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) [الذاريات: 56]، وما تستوجب هذه العبادة من عمارةٍ للأرض، ونشرٍ للعدالة والرحمة بين الناس أجمعين: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) [الأنبياء: 107]، ودعوةٍ إلى طلب العلم والمعرفة، ونشرهما، ومحاربةٍ للجهل والذلّ، وطلبٍ للحكمة والعملٍ بمقتضاها، ورفضٍ للتكاسل والتواكل، وحضٍّ على الاقتصاد في الإستهلاك، ونهيٍ عن الإسراف والتبذير، وإيمانٍ بالوسطيّة، وشجبيٍّ للإفراط والتفريط... وكل ذلك لا يكون إلا بالحسنى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...) [النحل: 125]، وما كان هذا التشريع السماويّ ليشمل جميع جوانب الحياة على وجه الأرض وحسب، بل قد تعدّى ذلك إلى ما بعد الموت، أي إلى الحياة الآخرة، وما فيها من ثوابٍ وعقابٍ على ما عمل هذا الإنسان في حياته الدنيا.

فقد جاء الإسلام ليحرّر الإنسان من استعباده لأخيه الإنسان، لذلك لا يجوز أن يوضع في السلّة المقابلة مع العولمة، التي تسعى إلى استغلال ثروات الشعوب الأخرى المادّيّة منها والبشريّة على حدّ سواء. ذلك أن عالميّة الإسلام هدفت إلى نشر

الرسالة السماوية والدعوة إليها بالحجة والبرهان، وبالْحِكْمَةِ والموعظة الحسنة، مخاطبةً الروح والعقل في آنٍ واحد، ومتوجهةً إلى جميع شعوب العالم: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ... [الحجرات: 13]). وفي هذا المعنى يقول الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: «أيُّها الناس، إنَّ ربكم واحد، وإنَّ أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى». فمعيار التفاضل الوحيد هو التقوى، والحكم فيها لله تعالى وحده والخطاب للناس جميعًا. أي أنَّ الإسلام أفرَّ باختلاف الناس في ثقافتهم وحضارتهم وأبقاهم على خصوصياتهم، ولم يُقدِّم على تهميد ما شيده هؤلاء، ولا على إحراق ما ألفوه ولا إلغاء ما توافقوا عليه، إذا كان لا يتعارض مع التشريع السماوي بل ذهب بعض علماء المسلمين إلى إقرار عُزْفِ أهل البلد واعتباره تشريعًا يُحتكم إليه، ما لم يُناقض نصًّا شرعيًّا في القرآن والسنة، وذلك في قولهم: «المعروف عُرفًا، كالمشروط شرطًا». كما أنَّ الإسلام لم يهدف إلى فرض اللغة العربية على الشعوب الأخرى التي دخلت في الإسلام. ولم يكن انتشار اللغة العربية بين تلك الشعوب إلا عن رغبة تَبَدُّية منهم، إذ كانوا بحاجة ماسة لنقل أفكار الإسلام ونشر دعوته وعلومه وتعميمها بما يتناسب مع جوهر التنزيل، ولذلك فقد بقي كثيرٌ من الناس على لغاتهم المختلفة، غير العربية.

هجرة الأدمغة:

والسؤال الأساسي الذي نطرحه في هذا المجال هل العولمة هي هدفٌ في حد ذاتها أم أنَّها نتيجة لتطورات طبيعية وتقنية في مختلف المجالات الحياتية؟ وهل أصبحت أمرًا واقعيًا وقدَّرًا محتومًا لا مفرَّ منه؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يكون التعاطي معها؟

مما لا شك فيه، أنَّ التطوُّر التكنولوجي الكبير في عالمي الاتصالات والمواصلات، قد أوجد مساحةً واسعةً لنمُوِّ الطاقات والمهارات البشرية، ولتلاقيها ولبناء مسارها في طريقٍ واحد، وهو الأسهل والأفضل والأسرع نحو تركيز الثروات الماديَّة والقوى السياسيَّة

والاقتصادية والثقافية. كما أنّ تنافسها سيؤدّي أيضاً إلى تركيز هذه الثروات والقوى في يد الفريق الأقوى والأغنى والأقدر على جميع الصعد.

ونحن نعتقد أنّ ذلك هو الذي أدّى إلى هجرة الثروات الماديّة، والأدمغة والعقول البشرية من مواطنها الأصليّة لتتخذ من الكرة الأرضية كلها موطناً لها ومساحةً لتنمية ثرواتها ومجالاً لإبراز قواها ونموها وتطورها.

ومن خلال مطالعتنا لهجرة الأدمغة من العالم العربيّ إلى الغرب ندرك أنّ هذه الأرقام أصبحت تشكّل خطورةً كبيرةً على التطوّر في مجتمعاتنا. فمثلاً يذكر موقع الإتحاد البرلماني العربي «أن 50٪ من الأطباء و23٪ من المهندسين و15٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرّجة يهاجرون متوجّهين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركيّة وكندا بوجهٍ خاص». كما تشير الأرقام إلى أن حوالي 70٪ من الطلاب العرب الذين يتوجهون لمتابعة دراستهم في الخارج، لا يعودون إلى بلادهم (18).

ويضيف موقع الإتحاد البرلماني العربيّ بأنّ «الخسائر التي مُنيّت بها البلدان العربيّة من جراء هجرة الأدمغة العربيّة قد بلغت 11 مليار دولار في عقد السبعينات من القرن العشرين». وهذه الأرقام هي على ازديادٍ متواصلٍ وسريعٍ لما يسود العالم العربيّ من عدم استقرارٍ سياسيٍّ وأمنيٍّ تزداد رقعته عامّاً بعد عام، ويومّاً بعد يوم، بالإضافة إلى أسبابٍ أخرى منها ما هو مادّيٍّ أو اجتماعيٍّ أو علميٍّ... ويشير تقريرٌ صادرٌ عن منظّمة العمل العربيّة بأنّ الخسائر السنويّة الناتجة عن هجرة الأدمغة قد بلغت في الأعوام الأخيرة 200 مليار دولار، ونتجت هذه الأرقام عن تأهيل هذه العقول ودفع كلفة تعليمها داخل أوطانها (19).

يقول الباحث الفرنسي سان سيمون: «إذا أضاعت فرنسا الخمسين الأوائل من علمائها ومثل ذلك من أهل فنّها وصناعتها وزراعتها، قُطع رأسُ الأُمّة، وأصبحت جسماً بلا روح. ولكنّها إذا فقدت جميع موظفيها الرسميين، فإنّ تلك الحادثة تُحزن الفرنسيين لطيب نفوسهم، ولكنّه لا ينجم في البلد عن ذلك من الضرر إلا اليسير» (20).

فبمقارنة بين عملة اليوم وعالميّة الإسلام، نجد أنّ علماء الإسلام الذين نبغوا في

مختلف البلدان الإسلامية، في القرون الوسطى، من دمشق وبغداد إلى القيروان وقرطبة وإستنبول وغير ذلك من عواصم العالم القديم، كانوا يجوبون الأمصار كافة على اختلاف مشاربها، متعلمين ومعلمين، يشاركون في جلسات العلم عند الحكام، ثم يعودون دائماً إلى بلدانهم، رغم صعوبة التنقلات ومشقات السفر في ذلك الحين. ولم يحدث أبداً أن اختار عالمٌ كبيرٌ البقاء الدائم خارج العالم الإسلامي - لأنّ قوّة الشعور بالانتماء للأمة والتمايز الواضح الذي كان يشعر به ثقافياً وحضارياً بين عالم الإسلام، والعالم الآخر، ومكانة العلماء في الإسلام (فضل العالم على العابد، كفضلي على أدناكم - حديث شريف)، واستقرار هذه المكانة في نفوس عامة الناس، وخاصّتهم، وعدم وجود قيودٍ فكريةٍ على العلماء، كانت سبباً في لزوم وبقاء علماء المسلمين في دار الإسلام⁽²¹⁾.

أثر العولمة في التعليم:

لقد تركت العولمة وهجرة الأدمغة أثرهما المباشر في التعليم في بلادنا فتراجعت بشكل ملحوظ، نسبة العلماء والباحثين القادرين على مواكبة العصر وتقنياته الحديثة، والممارسين لدورهم في مجتمعاتهم، والقادرين على إدخال هذه التقنيات الحديثة في صلب العملية التعليمية. فغابت الفلسفة التربوية الواضحة، المرتبطة بمحاجات العصر والمجتمع وبأصالة الثقافة والتاريخ، وانتشرت الأمية بين الناس. حتى فاقت أرقامها المعدّلات في الدول النامية الأخرى، وأصبحت المدارس، في أحسن أحوالها مصنعاً للشهادات الرسمية التي تساعد حاملها للحصول، على وظيفةٍ في دائرةٍ حكوميةٍ أو خاصّة. كما أصبح الاهتمام بالتعليم النظري يفوق بدرجاتٍ الاهتمام بالتعليم الفئّي والتطبيقي - بل أصبح التعليم الفئّي باباً يلجأ إليه الطلاب ذوو المستويات العلمية الضعيفة. وغاب الترابط اللازم بين التعليم وسوق العمل، حتى ضاقت الدنيا بالكثيرين من الخريجين الجامعيين في اختصاصاتٍ معيّنة، بحيث نراهم لا يجدون فرصة عمل في بلدهم، فيهاجرون إلى الخارج، ولو مكرهين، طلباً للرزق والمعاش. في الوقت نفسه انطلق الغرب يستقبل ذوي الكفاءات والمهارات ليأخذ منهم ما يتناسب مع خططه التطويرية لمختلف المرافق الحياتية والعامة، في شتى المجالات العلمية

والإنتاجية، ويجزل للمميزين منهم العطاء ويفتح لهم أبواب التقدم والتطور والبحث العلمي، بما يخدم مصالحه ومبادئه وثقافته، لأنه يملك الرؤية والهدف.

وتجدر الإشارة إلى الفرق الشاسع بين نظرة الغرب إلى العلم، ونظرة الإسلام له. يقول الباحث فرانسيس بيكون، وهو الأب الشرعي للحضارة الغربية: «إنّ الغرض من العلم هو التحكّم في الطبيعة وعناصرها لصالح البشرية» أيّ أنّه وسيلة لاستثمار الثروات الطبيعيّة ووضعها في خدمة الاستهلاك البشري (22).

في المقابل فإنّ الإسلام، كما نرى، ينظر إلى العلم بأنه عبادة لله تعالى في ذاته، وهو الهادي للإيمان الصادق، وهو الطريق الأمثل لعمارة الأرض. فعمارة الأرض لا تكون أبداً بغير علم، وهو السبيل إلى المعرفة والحكمة. فرأس الحكمة مخافة الله، بل هو الطريق الأقوم للتوحيد: (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... [محمد: 19]). وقداسة العلم في الإسلام، أن الله تعالى، أظهر به فضل آدم عليه السلام على الملائكة، بل وأسجدهم له، وهو وسيلة إلى البرّ والتقوى، وما يتبع ذلك من تكريم الله تعالى للإنسان بهما. ولذلك فهو أيضاً بابٌ لتمييز بني البشر عن غيرهم من سائر مخلوقات الله تعالى.

وانطلاقاً من تعريف الغرب للعلم وتحديد الغرض منه، أخذت العولمة عامّة والعولمة الاقتصادية خاصّة، تشجع الإنسان على الحياة الاستهلاكية، بحيث تحثّ على استخدام كلّ آليات فرضها وتوسيعها من دعاية وإعلام، وإعلان ووسائل اتصال، وسياسات اقتصادية وعسكرية حتى أصبح حجم الاستهلاك وزيادته معدّلاته هما مقياس التقدم والتطور في المجتمعات الغربية.

أمّا عالمية الإسلام فبعد أن أكّدت على وحدة الأسرة البشرية وتكامل مصالحها، وأمنها، وأنّ الأرض هي سكنهم المشترك التي ينبغي المحافظة على سلامتها وعدم إفسادها، وأنها خزانة رزقهم، فقد دعّتهم إلى أن يلتزموا قيم العدل والإحسان فيها، وكذلك دعّتهم إلى الاقتصاد في استهلاك ثرواتها الطبيعيّة التي وهبها الله تعالى للإنسان وسخرها له، ليكون استهلاكه منها دائماً ضمن الحاجة فقط. ويتبيّن ذلك جلياً من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما مرّ بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ، فرآه يسرف في استهلاك الماء، فقال له مستنكراً ذلك: «ما هذا السرف؟»،

فقال سعد متعجبًا: أفي الوضوء سرفٌ يا رسول الله. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم معلّمًا الأجيال القادمة كافة، ضرورة الإقتصاد في الإستهلاك عمومًا: «نعم، ولو كنت على نهرٍ جارٍ».

التعليم وتحديات العولمة: إيجابيات وسلبيات

لقد حطّت العولمة أوائل هذا القرن خطواتٍ واسعةً جدًّا باتجاه التعليم في العالم، وهي ولا شك ستدخل إلى العالم العربي أولاً: من خلال السياسات الاقتصادية الواسعة التي ينتهجها الغرب عمومًا، بل وبشكلٍ مباشرٍ ويفرضها على العالم أجمع، وتاليًا من خلال الكمّ الهائل من المعلومات المتوفرة على الشبكة العنكبوتية وفي شتى المجالات، بل ومن خلال «الإصلاحات التربوية» التي يدعو الغرب إليها في العالمين العربي والإسلامي، وهي الأساس في موضوعنا.

وهذا ما أصبح مكشوفًا ومعلومًا أمام الجميع وبوجه الخصوص أمام المتعلّمين. لذلك كان لا بدّ لنا من التعاطي مع هذه الظاهرة، بما يتناسب مع ثقافتنا ومبادئنا وقيمنا، ومن خلال تنمية المهارات الحياتية الأساسية (مثل تنظيم الوقت، صياغة الأهداف، قبول الآخر، أصول الحوار، مبادئ الجودة...) عند المعلمين أولاً، ثم عند الطلاب وأهاليهم كما عند الإدارة والموظفين في المؤسسات التعليمية ثانيًا. وذلك حتى نتعامل مع العولمة في التعليم بروح الناقد، لا بروح الراض ولا بروح المستسلم، فنأخذ منها ما نريد، ونمحص منها ما يريب، وندع ما لا يتماشى مع ثقافتنا وأخلاقنا ومبادئنا.

وعلىنا أن نوازن بين «حركة العلوم والتكنولوجيا من جهة، وبين القيم الأخلاقية والدينية من جهة أخرى لضبط النتائج المعرفية لتكون في صالح كرامة الإنسان، وسلامة البيئة والتعايش البشري الآمن»⁽²³⁾.

ولا شك في أن العولمة في التعليم تفرض تحدّيًا أساسيًا يمسّ جوهر وصميم العملية التربوية - ولبّ فلسفتها وهو: التساؤل الدائم عن نوع الإنسان الذي نسعى إلى بنائه وعن مواصفاته وعناصر شخصيته؟ فهل يكفي أن يكون متميزًا في علوم الهندسة والطب وغيرها؟ أم عليه أن يكون محافظًا على قيمه، ومبادئه ودينه، واعيًا لتاريخه وثقافته وحاجات مجتمعه؟ أم عليه أن يكون ثائرًا على التقاليد رافضًا للتاريخ،

معجبًا بإنجازات الآخرين؟ وفي الإجابة عن هذه الأسئلة يتم تحديد رسالية التعليم، والرؤية المرجوة منه، والأهداف والقيم التي يجب أن يقوم عليها.

لقد دخل العالم العربي في عصر العولمة بدون استعدادات كافية على جميع الصعد، وأهمها الصعيد التربوي. فوجدت الأنظمة التعليميّة - وما ينبثق منها من برامج ومناهج وغيرها - نفسها أمام ثلاثة معطيات جديدة هي: التقنيات الحديثة، والثورة المعرفية، وثقافة السوق.

أما التقنيات الحديثة، فهي أداة مطواعة، جعلت كلّ ما يجري في العالم من خيرٍ وشرٍ في متناول اليد من خلال جهاز الكمبيوتر والشبكة العنكبوتية، بكل ثورتها وثروتها المعرفية. وفي هذا ما يجعل الإنسان المستفيد من هذه المعلومات داعيةً أو طاغية، مصلحًا أو مخزبًا، عالمًا باحثًا، أو جاهلاً متخبطًا بين أبواب العلوم والمعرفة... هذه التناقضات لا يحسُّها إلا إعدادٌ سويّ، وتربيةٌ صالحة، وتعليمٌ متقدّمٌ للإنسان منذ نعومة أظفاره، ليكون خياره صائبًا باتجاه الخير، وليكون طريقه مستقيمًا نحو الهدف السامي ونشأته سليمة تساعد على التمييز بين الخير والشر، والصالح والطالح، في زمن تداخلت فيه القيم والثقافات، والأخلاق والسلوكيات.

أما الثورة المعرفية، فهي التي جمعت - بفضل التقنيات الحديثة - أصحاب المصالح المادية (بشكل رئيسي) في قواسم مشتركة، لا تفصل بينهم المسافات ولا اختلاف الثقافات. وقد سهّلت لهم أخذ القرارات بناءً للمعطيات الكثيرة المتوافرة بين أيديهم، بل وأصبح بمقدورهم استقطاب من يشاؤون من أية بقعة من بقاع العالم. وهذا ما ساهم بدوره في مركزية المهارات البشرية على اختلاف أنواعها وأجناسها تمامًا كما ساهم في تركيزها في أماكن محدّدة سرعان ما أصبحت مراكز تجارية عالمية. بالإضافة إلى تركيز الثروات ونمائها في الدول المتطوّرة وقد تركوا وراءهم كلّ ما عدا ذلك من دول ومناطق متخلّفة، تغطّ في سبات عميق، وجهلٍ مستفحل، وفقيرٍ مدقع بعد أن هجرتها العقول المفكرة والأدمغة النيرة. فلا تصيب هذه البلدان ممّن هجرها إلا النزر اليسير والفتات القليل من تحويلاتهم المادية.

وأما ثقافة السوق، فهي التي تقوم على سياسة العرض والطلب. وإذا كانت هذه السياسة معروفةً في عالم التجارة منذ القدم، فإنّها مع العولمة، أخذت بعدًا آخر،

وخصوصاً في مجال التعليم. فانطلقت المؤسسات التربوية الخاصة لتسدّ ثغرة في حاجات الدول النامية، إلى جانب التعليم العام، وذلك نظراً لازدياد عدد السكان وبوتيرة أعلى من الزيادة المحققة على صعيد التعليم العام. فأصبح التعليم سلعةً وبضاعة تُعرض في السوق، منها الجيد الغالي الثمن والذي لا يقدر عليه إلا أصحاب الثروات، ومنها الرديء بأسعار أدنى وفي متناول الشرائح الوسطى في المجتمع. وكلاهما يخرج بعد ذلك إلى سوق العمل وأيضاً في إطار قوانين العرض والطلب، التي تسيطر بدورها على السوق التجارية والتي أصبحت غير محصورة في بلد المنشأ وحده، بل مفتوحة على أرجاء العالم الفسيح وأيضاً بفضل العولمة ذاتها. وبديهي أن يكون نصيب المهارات المتقدمة والناجحة والتي حصلت على التعليم الجيد، المهجرة من «شرق طارد» إلى «غرب جاذب» لما فيه من مغريات مادية وعلمية واجتماعية متقدمة.

يتبين لنا ممّا تقدّم أنّ أهم سلبيات العولمة في الدول النامية، هي هجرة الثروات والأدمغة من الأماكن التي يجب أن تكون فيها عاملة على تنمية الشعوب الضعيفة وتطوير مهاراتها لتصبح جنباً إلى جنب مع الدول المتقدمة، وتفعيلها في صناعة الحضارة الإنسانية بمفهومها العالمي الشامل، بعيداً عن المفهوم الفتوي الظالم. وكذلك فإننا نرى أنّ من سلبيات العولمة الثورة المعرفية والانفتاح الواسع على جميع أبواب المعرفة، صالحها وطالحها، بدون ضوابط تراعي القيم والأصالة والثقافة والمبادئ التي فطر الله الناس عليها، وهذا ما سترك بصماته على تكوين الأجيال عموماً في العقود القادمة.

ومع ذكر هذه السلبيات، يجب ألا تغيب عنا إيجابيات العولمة ومنها التعلّم الإلكتروني والتعلّم عن بُعد، والاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين، والتواصل العلمي وإجراء البحوث المشتركة مع الآخرين وغيرها...

فالتواصل العلمي الذي أصبح ممكناً بفضل التقنيات الحديثة، وبفضل إجراء البحوث المشتركة أيضاً يساعد الدول النامية على تحطّي إمكاناتها المحدودة مادياً أو علمياً أو بشرياً وذلك من خلال المشاركة مع الدول المتقدمة في أبحاث علمية حيوية. وقد أقام عدد كبير من الجامعات، في مختلف الدول، اتفاقات مشتركة ثنائية أحياناً،

ومتعددة الأطراف أحياناً أخرى. وتقضي هذه الاتفاقات بقيام العلماء والباحثين بأعمالهم البحثية، في فريق عمل واحد متعدد الجنسيات، يتوزعون خلالها المواضيع والمحاور التي تناسب كل واحد منهم، ويتواصلون باستمرار على الشبكة العنكبوتية ويلتقون بين الفينة والأخرى، ويتبادلون وجهات النظر في هذه المواضيع للوصول إلى الحقيقة العلمية المنشودة فتتحقق بذلك الإفادات المتبادلة، تمامًا كما يتحقق أيضًا التقدّم العلمي المشترك.

أما بالنسبة إلى الإفادة من خيرات الآخرين في التعليم، فقد حوّث الشبكة العنكبوتية العديد من المواقع المتخصصة في مجالات التعليم، التي تساعد كلاً من الطلاب والمعلمين في جميع مراحل التعليم. فتقدّم للأستاذ مواد التحضير المساعدة لإعطاء الدروس، وعليه أن يطوّعها بما يتناسب مع المستوى العلمي لتلامذته وما يتناسب مع ثقافتهم وبيئتهم وحاجاتهم، كما تقدّم، بالإضافة إلى ذلك العديد من الاختبارات الذكية التي تساعد على التقييم وغير ذلك من الأمور الضرورية الأخرى. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الطلاب، فهناك العديد من المواقع أيضًا التي تساعد الطلاب على إجراء التطبيقات العملية والعملية على دروس الصف، فمنها ما هو تفاعلي، ومنها ما هو على شكل ألعاب التسلية. ومنها ما يساعد على إجراء التقييم الذاتي وغير ذلك. وكل ذلك مفيدٌ ويعدّ من إيجابيات العولمة.

كذلك الأمر فإنّ توافر المعلومات الغزيرة التي تساعد الباحثين على معرفة ما توصل إليه الآخرون في مجالات البحث المنشود، ليتابعوا ويطوّروا هذه البحوث. إذ لا يجوز أن يعمل الباحث على ما حققه الآخرون. بل من الحكمة دائماً أن يبدأ المرء من حيث انتهى به الآخرون. لأنه لا يجوز اكتشاف الدولاب مرتين، كما يقول المثل الشائع. وإذا كان علماء الماضي يفضّلون أحياناً الاحتفاظ لأنفسهم بـ«سرّ المهنة»، فإنّ علماء اليوم، في عصر العولمة، غالباً ما يسارعون ويتسابقون إلى نشر العلوم والمعارف المختلفة على صفحات الإنترنت، لينتفع بها من يشاء، وليطوّرها من يستطيع. ولعمري، فهذه السمة الإيجابية هي من سمات العولمة. وهي أيضاً من خصائص عالمية الإسلام، ذلك أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقول: «ومن كنتم علماً عن أهله، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار». وكان علماء المسلمين

يقولون: حقّ العلم على العالم خمسة ومنها نشر المعرفة.

أما التعلّم عن بعد، الذي بدأ في الماضي القريب بالمراسلة عن طريق المطبوعات، ثم تطور باستخدام الوسائط التعليميّة المتقدّمة ومنها الحاسوب، فقد حقّق قفزة نوعيّة بفضل العولمة والتقنيات الحديثة، فأتحتّ الأبواب على مصراعيها لكل طالبٍ راغبٍ في الاستزادة من العلم في مختلف المجالات، ومتخطّياً العوائق الزمنيّة، والمكانيّة والجغرافيّة، ومتجاوزاً كل حياءٍ أو غباءٍ أو خجلٍ قد يجعل اللقاء المباشر صعباً (مثل اللقاء بين الأستاذ وتلاميذه) بسبب ضعف المستوى، أو اختلاف الأعراق واختلاف الجنس وغيره. كما أنّه نظام يجسّد حرّيّة المتعلّم في اختيار الوقت المناسب والمكان المناسب، ونقل المعلومات بالحجم المناسب، الذي يتماشى مع قدرته الذهنية والاستيعابية.

ولا شك أنّ هذه الإيجابيات وتطبيقاتها تستوجب قراراتٍ سياسيّة وإداريّة، وقدرَةً ماليّة، وهمّة عالية وإرادةً قوية، ورغبةً صادقة، ورؤيةً صائبة، وجهداً دوّوبا.

ولن يحقّق التعليم في عالمنا العربيّ قفزةً نوعيّةً ما لم نتمكّن من الاستفادة من هذه الإيجابيات بشكلٍ مباشر، ومن المواكبة الفعليّة للتقنيات الحديثة والثورة المعرفيّة في تيارها الجارف والمتسارع، بشكلٍ لم يسبق له مثيل.

أما السلبيّات فهي تُسري في المجتمع وتوغل فيه، فهجرة الأدمغة مستمرة. وإذا كنّا نقول في الماضي بأنّ رأس المال جبانٌ، يهاجر بسهولةٍ إلى حيث يجد منفعة، فهجرة الأدمغة أصبحت اليوم أسهلّ وأكبر، وللأسف الشديد. كما أنّ سوء استعمال وسائل ووسائط الاتّصالات الحديثة، وما فيها من شبكات معرفيّة مختلفة- أصبحت في متناول الجميع بسهولةٍ ويسرٍ كبيرين- يجعل الخطر الكبير على التعليم، كما على المجتمع برّمته، داهماً وجارفاً ومتسارعاً، إن لم نبادر إلى التصدّي لهذه السلبيّات ونعالجها بشجاعة وتصميم، ورؤية واضحة، وعملٍ دوّوب.

المصادر والمراجع

- 1- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 (صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).
- 2- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 (صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).
- 3- أين الخلل الحقيقي في الشرق الأوسط. الصحافي البريطاني براين ويتاكر. صحيفة الجارديان البريطانية.
- 4- موقع الجزيرة.
- 5- جريدة السفير. 4-12-2009. مقالة بعنوان: «الأوروبي يقرأ 35 كتابًا و80 عربيًا يقرأون كتابًا واحدًا». الكاتبة منيرة أبي زيد.
- 6- استراتيجيات العلوم والتعليم في إسرائيل والوطن العربي. عبد الحسن الحسيني. الدار العربية للعلوم، ط1، 2007.
- 7- وضع البحث العلمي في العالم العربي. بحث مقدم من د. مصطفى عثمان اسماعيل. مؤتمر المنتدى العالمي للوسطية في عمان.
- 8- موقع www.adiga.org مقال ل عادل زيتون.
- 9- مجلة غدي. العدد 10، تموز 2009م.
- 10- المرجع نفسه.
- 11- الحضارة الإسلامية ثوابتها وفضلها على الحضارة الإنسانية. د. عبدالحليم عويس. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة، ط1، 2009م.
- 12- وثيقة الأونيسكو عام 1951م.
- 13- وثائق المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. L'atlas de civilisations - بيروت 12 أيلول 2009م.
- 14- القرآن الكريم.
- 15- جريدة الحياة 2010/3/11. مقالة للباحث سليمان عبدالمعتم بعنوان: اللغة العربية حصن أخير.

- 16- www.globalarabnetwork.com الشبكة العربية العالمية. مقالة للأستاذ نور الدين بوصباغ بعنوان: «لغة راقية وحضارية... بلاغة الإصلاح في ميزان العدالة الإنسانية» بتاريخ 2011/9/13.
- 17- جريدة الحياة، العدد 12955، 23 آب 1995م. مقالة لـ جورج طرابيشي. بعنوان: «للعولمة مدلول واحد هو صيرورة العالم واحداً».
- 18- موقع الاتحاد البرلماني العربي www.arab-ipu.org. مقالة بعنوان: «هجرة الأدمغة العربية».
- 19- المرجع نفسه.
- 20- العولمة والعالم الإسلامي أرقام وحقائق. عبد سعيد عبد اسماعيل. دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع. جدة، ط1، 2001م.
- 21- المرجع نفسه.
- 22- www.awu-dam.org، جريدة الأسبوع الأدبي، العدد 694، 2000/1/29: «البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية»- عادل عوض وسامي عوض..- د. عبد الإله نبهان.
- 23- www.dialogueonline.org (المنتدى الإسلامي العالمي للحوار) مقالة للدكتور حامد بن أحمد الرافعي، رئيس المنتدى الإسلامي العالمي للحوار بعنوان: «وماذا عن العالمية والعولمة».